

تركيا الحديثة: طبيعة نشأة الدولة وواقع الحياة السياسية والمجتمع المدني

إعداد: محمود عاشور(*)

مقدمة(**)

تعد تركيا من ضمن الدول القلائل في منطقة الشرق الأوسط التي لم تخضع لاستعمار أو وصاية مباشرة من دولة أجنبية، وهي الدولة التي آل إليها ميراث دار الإسلام، وهي إحدى دول المحور التي هُزمت في الحرب العالمية الأولى، وهي الدولة الوحيدة في العالم الرأسمالي التي لا تعني علمانيتهما فصل الدين عن الدولة فحسب، بل فصل الدين الإسلامي (حصراً) عن المجتمع، هذه الفوارق -وغيرها- جعلت من تركيا دولة لا تحقق التوازن بين تاريخها وحاضرها ودين شعبها وثقافتها، مما يجعل أحد الأهداف الأساسية لنموذج الحكم هو إعادة ذلك التوازن إلى حالة طبيعية، ويتشكل نموذج الحكم التركي ذو الصبغة الإسلامية من ثلاث تجارب شقيقة بينهما بعض التباين، الأولى: حكومة نجم الدين أربكان من (١٩٩٦)، والثانية: حكومة تورغوت أوزال منذ (١٩٨٣)، والثالثة: حكومة رجب طيب أردوغان منذ (٢٠٠٣).

ولا يعد التيار الإسلامي في تركيا أو الإسلام السياسي التركي - على اختلاف المسميات - عنصراً دخلياً على تركيب المجتمع التركي، بل ظهر وتأسل وفق فترات زمنية معينة أو نتيجة تغيرات طارئة أو بسبب معادلات خارجية، حتى ظهر بعض الاستغراب عن سر وجود هذا التيار في ظل الدولة التركية الحديثة، وعن سر نجاحه وصعوده سياسياً في الآونة الأخيرة، والحقيقة؛ أن وجه الاستغراب ينبغي أن يوجه إلى البحث عن سر وجود خصمه - التيار العلماني - وسر نجاحه في بيئة ومجتمع كانت ولا زالت غالبته مسلمة.

وعندما بدأ إطلاق مصطلح "التيار الإسلامي" أو مصطلح "الحركة الإسلامية" بتركيا في الآونة الأخيرة، انصرفت الأذهان صوب تجربة الأحزاب السياسية ذات الصبغة الإسلامية في العالم العربي والإسلامي، والجدير بالإشارة أن هذه التجربة لا تمثل إلا مكوناً واحداً من مكونات التيار الإسلامي، ذلك أن جزءاً كبيراً من هذا التيار لم ينخرط كلياً في الحياة السياسية، بل شكلت لوحدها مجموعات مستقلة أقرب ما تكون إلى مدارس فكرية وتربوية، اختلفت في طريقة تفكيرها وأولويات تحركاتها. من ملاحظة ذلك نجد أننا لسنا أمام حركة إسلامية واحدة، بقدر ما نحن أمام مجموعة حركات إسلامية موحدة في مرجعيتها ومنطلقاتها، مختلفة في طرق تحركها وترتيب أولوياتها ووسائل تفاعلها.^(١)

لعبت تركيا دوراً محورياً في مسيرة الأمة الإسلامية، حيث حمل الأتراك لواء القيادة لفترة تمتد لستة قرون، وللوصول عن تصور محدث عن أبرز القضايا التي تمس الفرد والمجتمع في الأمة الإسلامية، لا بد أن يكون النموذج التركي في القلب من هذا التصور، لما للنموذج التركي من أهمية حيث كان ولازال التيار الإسلامي في تركيا مرشداً لمعظم التيارات الإسلامية في شتى بقاع العالم، حيث التراث الإسلامي المديد والخبرات الميدانية والحركية التي يستند إليها المسلمون في تركيا.

وعلى هذا الأساس، نقترح من النموذج التركي في هذا التقرير من خلال ثلاثة محاور:

* - طالب بكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية- جامعة الإسكندرية.

** - تم إعداد هذا التقرير ضمن مشروع تدريبي ينظمه مركز الحضارة لعدد من الباحثين خلال عام ٢٠١٧.

^١ - ادريس بوانو، تجربة المسلمون في تركيا، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٠، ص ٢٥: ٢٦.

الأول: تأسيس خلفية عن الدولة (تاريخيًا، جغرافيًا، سياسيًا)، **الثاني:** القوى السياسية الفاعلة في الحياة السياسية، **الثالث:** جماعة الخدمة ودورها السياسي، **وخاتمة:** طرح فيها رؤية لواقع الأمة من ثنايا النموذج التركي.

المحور الأول: خلفية تأسيسية عن الجمهورية التركية الحديثة:

مرت الدولة التركية منذ تأسيسها على يد مصطفى كمال أتاتورك عام (١٩٢٣) بمراحل مختلفة، حملت -هذه المراحل- في طياتها العديد من التغيرات والتحويلات السياسية والجغرافية والديموقراطية، وساهمت هذه التغيرات في تشكيل المجتمع التركي وفرضت على التيار الإسلامي أولويات محددة زمنيًا ومكانيًا كما منحتة فرص لاختبار العديد من الاستراتيجيات الميدانية، الأمر الذي أسهم في صياغة الوضع الحالي لإسلامي تركيا.

• مرحلة تأسيس الجمهورية (١٩٢٢ - ١٩٣٨):

مثلت معاهدة لوزان (١٩٢٣)^(١) تاريخ ولادة الجمهورية التركية الحديثة بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، لتبدأ مسيرة التحول نحو أوروبا سلوكيًا وثقافيًا وسياسيًا. حيث تضمنت المعاهدة ترسيم حدود امبراطورية الخلافة العثمانية التي كانت الدول الغربية تسميها آنذاك "الرجل المريض"، وبموجب هذا الترسيم تخلت تركيا عن معظم أراضي الإمبراطورية العثمانية، وكذلك سقطت بالتبعية لواء قيادة المسلمين عن تركيا.

وهكذا أعادت معاهدة لوزان النظر في وضعية الدولة العثمانية ومآل الأراضي التي كانت تابعة لها من قبل هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، لتتشكل ملامح الجمهورية التركية الحديثة، ويتم وضع حجر الأساس للدولة التركية العلمانية بقيادة الزعيم التركي مصطفى كمال أتاتورك، وامتدت هذه المرحلة لعام ١٩٣٨ (وفاة أتاتورك).

• مرحلة التوجه نحو الديمقراطية (١٩٣٨ - ١٩٦٠):

بعد وفاة أتاتورك عام (١٩٣٨) تولى رئاسة الجمهورية عصمت اينونو، لينفصل الجيش عن قيادة الدولة بشكل ما، وفي عام (١٩٤٥) أشار الرئيس اينونو إلى ضرورة وجود حزب سياسي معارض بغية تفعيل الحياة السياسية في البلاد، فبدأت تظهر بوادر معارضة من قلب الحزب الحاكم (الشعب الجمهوري) قادها أربعة نواب هم: جلال بايار، عدنان مندريس، فؤاد كوبرلو، رفيق كوارلتان، الذين أسسوا عام (١٩٤٦) الحزب الديمقراطي، الذي حظى بتأييد شعبي كبير في أوساط النخب التركية، وكان الحدث الأبرز في عام (١٩٥٠) حين فاز الحز الديمقراطي في الانتخابات النيابية فوزًا ساحقًا ليصبح جلال بايار رئيسًا للجمهورية، وعدنان مندريس رئيسًا للحكومة.^(٢)

^٢ - للمزيد بصدد معاهدة لوزان، انظر: شذى خليل، "تركيا بعد معاهدة لوزان"، موقع: الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على الرابط: <https://goo.gl/XZdxgq>.
^٣ - مركز سورية للبحوث والدراسات، النظام السياسي التركي، ص ١٠.

• مرحلة الانقلابات العسكرية (١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠):

بانقلاب عام (١٩٦٠) انقلبت عقارب الحياة السياسية في تركيا إلى الوراء، متذرعين بوضع حد للتطاحن الحزبي وحالة الفوضى والشقاق، وقد وعد قادة الانقلاب بإجراء انتخابات نيابية وتسليم مقاليد الحكم للحزب الفائز بعد اعتقال رئيس الجمهورية والحكم عليه بالمؤبد، والحكم على رئيس الوزراء عدنان مندريس بالإعدام ووقف نشاط الحزب الديمقراطي.

بعد ذلك استمرت حالة من عدم الاستقرار السياسي وضعف النمو الاقتصادي، وتزايد الاحتجاجات والمظاهرات الطلابية، فوجهت قيادة الجيش في (١٩٧١) انذارًا لرئيس الوزراء سليمان ديميريل بأنه سيمارس حقه الدستوري في تسليم مقاليد الحكم إذا استمرت حالة الفوضى، فقدم ديميريل استقالته.

وعلى نفس المنوال، استمرت مظاهر عدم الاستقرار من جديد خلال الفترة (١٩٧١ - ١٩٨٠)، حيث تشكلت حكومات متعددة سقطت سريعًا، وظهر في هذه الفترة الزعيم الإسلامي التركي نجم الدين أربكان ليؤسس حزب النظام الوطني ثم حزب السلامة الوطني مع بولنت أجاويد عام (١٩٧٣). وبدأت بين عامي (١٩٧٩ - ١٩٨٠) موجة عنف واغتيالات أسفرت عن اغتيال العديد من قيادات الأحزاب السياسية وتصاعد العنف السياسي وانهارت قيمة العملة وارتفع الأسعار مما مهد لتدخل الجيش من جديد (١٩٨٠).

• المرحلة الحالية: صعود التيار الإسلامي:

مثلت الفترة بعد ذلك صعود وهبوط لتيار الإسلامي، الذي يعد المحور الأساسي له هو نجم الدين أربكان، الذي قاد من أواسط السبعينات عددًا من الأحزاب ذات الطابع الإسلامي والتي واجهت النفوذ العلماني الكمالي، الأمر الذي أدى لحظر هذه الأحزاب الواحد تلو الآخر انتهاءً بحظر حزب الفضيلة عام (٢٠٠٠)، ثم يتأسس حزب العدالة والتنمية عام (٢٠٠١) بجهود شباب حزب الرفاه وتيار الاسلام السياسي الذي فهم واقع الحياة السياسية في البلاد، لتبدأ مرحلة جديدة من التطور المؤسسي في تركيا.

تركيا جغرافيًا:

يجب أن يتم تناول قضية تحديد الوضع الدولي لتركيا الحديثة، والأهداف الاستراتيجية والتكتيكية المترتبة عليه، من خلال إطار نظري يبحث في مسيرة العلاقات الدولية، بالإضافة إلى التحولات الاجتماعية متعددة الاتجاهات. ولذلك، يجب تحليل المقاييس التاريخية والجغرافية والثقافية والسياسية والاقتصادية والأمنية من منظور عميق. والتراكم التاريخي هو أحد العناصر الأساسية التي تحدد وضع المجتمع في البعد الزمني.^(٤)

يشكل الموقع الاستراتيجي لتركيا قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "أوراسيا"، ويعتبر نقطة تقاطع تقاطع ثلاث قارات (آسيا، أوروبا، إفريقيا). حيث تصل ما بين القارة الآسيوية والأوروبية، تفصل تركيا الآسيوية عن الأوروبية بمضيق البسفور وبحر مرمرة ومضيق الدردنيل، والتي تشكل معاً ارتباط المياه بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، تتميز تركيا بشكل

^٤ - أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مركز الجزيرة للدراسات/ الدار العربية، ص ٨٧

مستطيل بطول (١٦٠٠ كل م^٢) والعرض (٨٠٠ كلم^٢)، تحتل تركيا المركز السابع والثلاثون عالمياً من حيث المساحة، وهي محاطة بالبحار من ثلاث جوانب: بحر إيجه إلى الغرب، والبحر الأسود في الشمال، والبحر الأبيض المتوسط إلى الجنوب، إضافة إلى بحر مرمرة في الشمال الغربي من تركيا.

الموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، ويعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية، ويعود عليها بمنافع اقتصادية عديدة سواء في إطار علاقاتها التجارية أو من خلال عبور موارد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية، وبمنحها موقعها هذا مجالاً أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي والدولي من ناحية ثالثة.

ويتيح الاتساع والعمق الجغرافي لتركيا إمكانية إنشاء القواعد العسكرية (الوطنية، أو التابعة لحلف شمال الأطلسي)، ونشر القوات، مع تدريبها على أعمال القتال في كافة أنواع الأراضي. وبخاصة الجبلية، والزراعية منها، وبمحاذاة السواحل البحرية وعلى امتداد الشواطئ النهرية

بجانب الأهمية الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية للموقع الجغرافي لتركيا، إلا أن تركيا لديها العديد من القضايا المتعلقة بالامتداد الجغرافي^(٥)، ما يؤثر على السياسات الخارجية والداخلية التركية، ومنذ انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩١ برزت هذه القضايا كمحدد للسياسة التركية الخارجية عربياً وآسيوياً وغربياً. ومن أبرز هذه القضايا؛ المشكلة الكردية والمشكلة القبرصية والعلاقة مع إيران والقضية السورية.

ديمغرافية تركيا:

يبلغ عدد سكان الجمهورية التركية حوالي ٧٠ مليون نسمة حسب إحصاءات عام (٢٠٠٥). ويقدر عدد السكان في البلاد ٧٤،٧ مليون نسمة في نهاية عام (٢٠١١) (بناءً على نظام تسجيل عنوان السكن في تركيا)، والتركيب السكاني لتركيا معقدة ومكونة من عشرات الأعراق.

اللغة الرسمية هي اللغة التركية، كما يتحدث بها حوالي ٧٧% من سكان البلاد. اللغة الكردية تستعمل بين أبناء الأقلية الكردية (حوالي ٢٠%)، حوالي ٢% ما زالوا يتكلمون اللغة العربية بين الأتراك ذوي الأصول العربية.

يدين غالبية سكان تركيا بالديانة الإسلامية، حسب الإحصاءات الرسمية فإن ذلك يشكل ٩٩،٨% من سكان البلاد. حوالي ٦٠-٧٠% منهم يتبعون الطائفة السنية، بينما زهاء ٢٠-٣٠% يتبعون الطائفة العلوية. كما يدين حوالي ٠،٢% بالمسيحية وخاصة الأرثوذكسية، و ٠،٤% باليهودية. كان المسيحيون يشكلون حوالي ما نسبته ٢٠% من سكان أراضي تركيا الحالية في بداية القرن العشرين. وتنص المادة ٢٤ من دستور عام (١٩٨٢) إلى أن مسألة العبادة هي مسألة شخصية فردية. لذا لا تتمتع الجماعات أو المنظمات الدينية بأي مزايا دستورية.

٥ - للمزيد بخصوص القضايا المتعلقة بالامتداد الجغرافي، راجع: خورشيد حسين، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، اتحاد الكتاب العرب، ص ٥٢.

المحور الثاني: القوى السياسية الفاعلة في الحياة السياسية:^(٦)

نحاول في هذا المحور أن نصيغ خريطة للقوى السياسية التركية، توازن بين حالة الاستقطاب السياسي ومحاولة البحث في وضعيات التأثير المتبادلة، وكذلك السياسات العامة الرسمية وسبل التأثير غير الرسمية، كما نحاول تخطي التناول المجرد لأهمية التفاعل والتأثير والتأثر بحثًا عن تصور أكثر عمقًا للأبعاد التطبيقية وبرامج وسياسات هذه القوى. سيتم الرصد وظيفيًا (قانونيًا، عمليًا)، فالوظائف والمؤسسات في تركيا في وضعها الراهن ليست منفصلة عن الخلفية الفكرية للحزب الحاكم (العدالة والتنمية)، والذي استطاع استيعاب وصياغة المعادلة بين الديمقراطية والأصول الثقافية والإنسانية للمجتمع التركي، وهو ما عُرف بـ "الديمقراطية المحافظة"، ولمدخل الوظائف أهمية خاصة في التجربة التركية، لأن ما وصلت إليه تركيا ارتبط بقدرة العدالة والتنمية على إعادة تعريف علاقة ووظائف المؤسسات بالجمال العام، وربط كل ما تقوم به بالإرادة الشعبية.

وعليه نقسّم هذا المحور إلى جزأين، **الجزء الأول:** يتناول أبرز القوى السياسية الرسمية، مثل مؤسسة الرئاسة، ومجلس الوزراء الذي قاد عملية التغيير في تركيا على المستوى الرسمي، والبرلمان الذي خاض عمليات تغيير تشريعي عدلت من موازين القوى في الداخل التركي، والإدارة المحلية والبلديات التي تعد الجانب الأكثر بروزًا في الخبرة التركية، وكذلك المؤسسة العسكرية، في ضوء كل من وضعها القانوني والدستوري، **الجزء الثاني:** يتناول القوى السياسية غير الرسمية، مثل: الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.

أولاً: القوى السياسية الرسمية:

١- مؤسسة الرئاسة:

يتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات تنفيذية وتشريعية وقضائية واسعة، بحسب دستور (١٩٨٢) الذي تم وضعه بعد الانقلاب العسكري، والذي ينص على - وفق المادة ٨ - على أن السلطة التنفيذية تُمارَس وتُنفذ من قبل رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

وعلى الجانب التشريعي، يحظى رئيس الجمهورية بصلاحيات تشريعية، حيث يستدعي البرلمان للانعقاد عند الضرورة، ويدعو إلى إجراء انتخابات جديدة للمجلس نفسه، ويضع القوانين ويعيدها إلى البرلمان لإعادة النظر فيها، ويلجأ الرئيس إلى المحكمة الدستورية بخصوص الإلغاء الجزئي أو الكلي لأحكام قوانين معينة أو قرارات لها قوة القانون.

الصلاحيات الواسعة التي تمتع بها رئيس الجمهورية في الدستور التركي، حدت بالبعض إلى اعتبار أن النظام السياسي التركي نظامًا مختلطًا، لكن بقي النظام برلمانيًا؛ حيث يقوم الشعب التركي باختيار ممثليه الذين يقومون بدورهم باختيار رئيس الجمهورية، لكن في عام (٢٠٠٧) أدخلت بعض التعديلات على بعض مواد الدستور من بينها تعديلات تنص على انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرةً لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

^٦ - لتفاصيل أكثر في هذا الصدد، يمكن الرجوع إلى: شيماء بهاء الدين، خرائط القوى السياسية التركية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٦، رابط: <https://goo.gl/GPvB2y>.

وفي ١٦ أبريل (٢٠١٧) أجري استفتاء دستوري في تركيا على ١٨ تعديلاً مقترحاً من بينهم الأخذ بالرئاسة التنفيذية وإلغاء منصب رئيس الوزراء، حيث جاءت نتيجة الاستفتاء ٥١% تأييداً للتعديلات، وبذلك يتحول النظام السياسي من نظام برلماني إلى نظام رئاسي بدءاً من (٢٠١٩).

وبشكل عام، يمكن تقسيم أنماط الرؤساء بتركياً - وظيفياً - إلى ثلاثة أنماط:

الأول: الرئيس السلمي: حين تتدخل هيئات سياسية في الشأن السياسي بشكل واضح (المؤسسة العسكرية)، ويحتل الأمن محل السياسة، حينها يتراجع دور الرئيس خاصة بسبب ما يكون من انسجام بين البرلمان (الذي كان مخولاً به انتخاب الرئيس) والمؤسسة العسكرية.

الثاني: رئيس الوضع الراهن: وذلك حين تتقدم السياسة على الأمن، وذلك مثل الرئيس سليمان ديميريل.

الثالث: الرئيس الإصلاحية: وذلك في مراحل التحول السياسي والاجتماعي، مثل تورجوت أوزال، الذي حدثت في عهده تحولات داخلية وخارجية.

٢- مجلس الوزراء:

قانونياً، يقوم رئيس الجمهورية بتكليف أكبر الأحزاب التي فازت في الانتخابات البرلمانية بتشكيل الحكومة، ويجب أن تأخذ الحكومة ثقة البرلمان، حيث تناط السلطات التنفيذية بالحكومة، الأمر الذي تصبح بموجبه الحكومة مسؤولة عن صياغة السياسات الداخلية والخارجية للدولة وتنفيذها. فيصبح كل ما يتعلق بتنفيذ وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والدفاعية والأمنية والمتعلقة بالسياسة الخارجية للدولة هي من اختصاص الحكومة التركية كل وزارة حسب اختصاصها، وذلك بعد إقرارها من البرلمان.

ووفقاً للتعديلات الدستورية الأخيرة التي جرى الاستفتاء عليها في إبريل (٢٠١٧) ويتم تطبيقها بدءاً من عام (٢٠١٩)، فقد تم إلغاء مجلس الوزراء (يلغى منصب رئيس الوزراء)، ويتولى رئيس الجمهورية مهام السلطة التنفيذية بما يتناسب مع الدستور.

وظيفياً، أدار مجلس الوزراء في عهد العدالة والتنمية عدداً من السياسات التي يمكن وصفها بالسياسات المظلة في تركيا، وما يتصل بالأقليات مثلاً على هذه السياسات بأبعادها المختلفة. وفيما يخص "سياسة الانفتاح الديمقراطي" التي انتهجتها حكومات العدالة والتنمية مع الأقليات المختلفة، من حيث تطوير أوضاعها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، فتغلبت حتى على بعض القصور الدستوري في هذا الشأن وإن لم تنته المشكلات بشكل كامل.

ومن الانتقادات التي وجهت للحكومة التركية، - مثلاً - إصدار البرلمان عام (٢٠١٤) قانوناً يجعل للحكومة صلاحيات على المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين، الأمر الذي جعل الاتحاد الأوروبي يصدر تقريراً انتقد فيه إجراءات الحكومة التركية. ويمكن القول إن إشكالية الموازنة بين الفعلية في الأداء واحترام مبدأ الفصل بين السلطات بشكل دقيق من أهم الإشكاليات التي تواجه العمل التنفيذي في تركيا.

٣- البلديات:

تعد الإدارات المحلية والبلديات الجانب الأكثر بروزاً وخبرةً سياسياً واجتماعياً، إذ بدأ التقدم في تركيا من الخليات وتحقق ذلك عبر تطوير المؤسسة البلدية من خلال طبقة عنيت بالعدل الاجتماعي وقدمت نموذجاً له جذور مرجعية ودينية ضاربة في أعماق المجتمع التركي الأمر الذي كان من أهم الأسباب في بروز البلديات التركية وإكسابها ما تتمتع به من أهمية.

وقد مرت البلديات التركية بالعديد من مراحل التطوير، حيث شرعت الحكومات التركية في السنوات الأخيرة بإجراء إصلاحات منها ما يهدف إلى تعزيز الديمقراطية المحلية، ومنها ما يعيد تقسيم المهام بين الإدارات المركزية ويعيد تعريف البلديات من جديد باعتبارها كيان مستقل إدارياً ومالياً.

شهدت القوانين الأساسية التي تخص البلديات والإدارات المحلية تعديلات في عهد العدالة والتنمية بهدف إرساء الديمقراطية واللامركزية حيث، هيكلياً: تم توسيع حدود البلديات الكبرى وفقاً لعدد سكانها وانتهى ذلك بالخلط في المهام والسلطات بين بلديات المدن الكبرى وذلك التوسع بموجب قانون البلديات الكبرى رقم ٥٢١٦. ومالياً: صدر قانون تخصيص حصة من عائدات ضريبة الموازنة العامة إلى الإدارات المحلية حيث تم بموجب هذا القانون زيادة إجمالي المبالغ المخصصة للمحليات لتصل إلى ٢٧ مليار و٧١٣ مليون ليرة تركية في عام (٢٠١٢).

وظيفياً، بموجب قانون البلديات رقم ٥٣٩٣ أعيد تعريف مهام ووظائف البلديات وسلطاتها ومسؤولياتها وأجهزتها كما قُلت السلطة الوصائية المفروضة على قرارات مجلس البلديات، وتم إعادة تنظيم جميع الاحتياجات ذات الطابع المحلي، كما تم إضفاء الصفة القانونية على "مجالس المدن" بهدف ضمان المشاركة في تقديم خدمات البلدية.

وعلى الرغم من أن العمل المنوط بالبلديات في الأصل هو عمل مهني خدماتي بعيد عن السياسة في ظاهر الأمر، لكن البلديات التركية بشكل عام أثبتت أنها ركيزة العمل السياسي على الصعيد المحلي حيث تعتبر من المخططات الأولى والأساسية للديمقراطية قبل البرلمان والرئاسة، وإضافة لذلك توجد في تركيا بلديات كبرى مثل بلدية إسطنبول وأنتقرة هي أكبر بمسؤولياتها من عدد من الدول على مستوى العالم، ولذا لم يكن من المستغرب أن تشارك تلك البلديات بهذا الزخم الكبير الحياة السياسية التركية.

٤- المؤسسة التشريعية:

يتم انتخاب أعضاء مجلس الأمة التركي (البرلمان) من قبل الشعب مباشرة كل أربع سنوات، ودستورياً؛ حول الدستور التركي للمجلس مهام السلطات التشريعية، والتي تتمثل في: سن وتغيير وإلغاء القوانين، مراقبة مجلس الوزراء والوزراء، السماح لمجلس الوزراء بإصدار المراسيم فيما يخص مسائل معينة، ومناقشة مشاريع قانون الميزانية والحسابات المؤكدة والموافقة عليها (شملت التعديلات الدستورية الأخيرة أن يتولى الرئيس عرض قانون الموازنة العامة على البرلمان)، والقرار بشأن طباعة العملة والقرار بشأن إعلان حرب، والموافقة على تصديق الاتفاقات الدولية والقرار بشأن إعلان العفو العام والخاص، وتعديل الدستور (وكذلك شملت التعديلات أن للرئيس طرح التعديلات الدستورية للاستفتاء الشعبي)، والموافقة على خطط التنمية وإعداد النظام الداخلي للبرلمان،

وقرار حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية وتمديد المدة والإزالة التي لا تتجاوز أربعة أشهر (٦ أشهر في التعديلات الأخيرة) في كل مرة.

وعلى مستوى العلاقة بين البرلمان التركي والرئيس، فنرى أن التعديلات الدستورية الأخيرة خلقت نوعاً من التوازن بين الرئيس والبرلمان، حيث شهدت العلاقة بينهم - بموجب دستور ١٩٨٢ - نوعاً من الصدام المباشر، ومن الأمثلة على ذلك اعتراض الرئيس أحمد نجات عام ٢٠٠٤ على مشروع قانون الإدارة العامة الذي قدمه العدالة والتنمية، على الجانب الآخر نجد أن مشروع الدستور الجديد عزز من التوازن بين السلطتين، ففي الوقت الذي يملك البرلمان الحق بإقرار انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة شريطة موافقة ٦٠% من أعضائه، حول الدستور الجديد الحق للرئيس كذلك في تعطيل البرلمان.

أما على مستوى الممارسات، تمتع البرلمان التركي في عهد العدالة والتنمية بنقله نوعية من حيث الاستقلال الحقيقي عن المؤسسة العسكرية بخلاف فترات الانقلابات العسكرية (١٩٦٠: ١٩٨٠)، وكذلك قام بدور فعال في العديد من القضايا الداخلية (دور رئيس البرلمان في احباط محاولة الانقلاب ٢٠١٦)، والخارجية (موافقته على ارسال قوات لقطر ٢٠١٧) تماشيًا مع أهداف السياسة الخارجية للدولة.

٥- المؤسسات الأمنية:

نتناول المؤسسات الأمنية انطلاقاً لما لها من دور وأثر في الحياة السياسية التركية، فعلى صعيد المؤسسة العسكرية، فالجيش التركي تدخل بشكل مباشر في الحياة السياسية من خلال القيام بالعديد من الانقلابات العسكرية التي عطلت بدورها المسار السياسي في تركيا، فضلاً عن تغلغل الجيش وسيطرته على معظم المؤسسات الأمنية الداخلية مثل مجلس الأمن القومي في معظم الفترات الأمر الذي فرض حالة من عدم الاستقرار العام.

أ- المؤسسة العسكرية:

يُعد الجيش التركي أو المؤسسة العسكرية التركية المصمم الأساسي للدولة التركية الحديثة، حيث قام الجيش التركي (١٩٠٨) بانقلاب على السلطان عبد الحميد وسيطر ضباط جمعية الاتحاد والترقي على الحكم، ثم جاء دور مصطفى كمال أتاتورك وإعلان سقوط الخلافة العثمانية عام (١٩٢٣)

وبالنظر إلى موضع المؤسسة العسكرية من وفي الدستور التركي بمختلف أشكاله، نجد أن الجيش تموضع بشكل أو بآخر في الدساتير التركية وقام بصياغة أكثر من دستور بهدف عسكرية الجمهورية التركية من ناحية وحماية العلمانية الأتاتوركية من ناحية أخرى، وإن كانت الأولى سبباً ووسيلةً للثانية.

وفي سبيل وضع حد لهذه الوصاية العسكرية وابعاد الجيش عن الحياة السياسية كان من الضروري الدخول في معركة دستورية والتي تمثلت في تعديلات (٢٠٠١) فيما يتعلق بمجلس الأمن القومي وتعزيز العنصر المدني داخله، ثم حزمة قوانين (٢٠٠٣) التي استهدفت تقليص الوضعية القانونية والدستورية للجيش داخل المؤسسات الأمنية الأخرى، ثم تعديلات (٢٠٠٤) في سبيل مدنية مؤسسة التعليم والإعلام، ثم (٢٠٠٧) بعد تقليص دور الجيش التركي في الحياة السياسية تبلور ذلك في دعوة أردوغان الجيش

بالالتزام بالمهام العسكرية وعدم التدخل في الشؤون السياسية.^٧ الأمر الذي يشير بوضوح إلى طبيعة علائق المؤسسة العسكرية بالحياة السياسية في تركيا من كونها علاقة صراعية في المقام الأول مع اختلاف وتفاوت حدة الصراع باختلاف الفترات الزمنية، فكان من الضروري إدراك حزب العدالة والتنمية لتلك الطبيعة وتطوير الأدوات والوسائل للتصدي للمؤسسة العسكرية وترويضها.

ب- مجلس الأمن القومي:

يُعد مجلس الأمن القومي التركي امتدادًا لمجلس الدفاع الأعلى الذي تم تأسيسه عام (١٩٣٣) في عهد مصطفى أتاتورك، وكان يرأس المجلس رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء وعضوية رئيس الأركان وأعضاء المجلس الوزاري، وفي أعقاب انقلاب (١٩٦٠) وبموجب دستور ١٩٦١ تم إنشاء مجلس الأمن القومي ليصبح بذلك مؤسسة دستورية.

تمثلت اختصاصات المجلس في: بحث الشؤون المتعلقة بالأمن القومي والتنسيق بين الأركان العامة ووزراء الدفاع، وتقديم "التوصيات" لمجلس الوزراء، الاشراف على الأحكام المتعلقة بالدعاوي والقضايا الإدارية.^(٨)

ومن تتبع التعديلات الدستورية التي عكف عليها حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى السلطة، نجد أن مجلس الأمن القومي وأمانته العامة قد تم تقيدها وإبعادهما من التدخل المباشر في شؤون الدولة التنظيمية والسياسية من خلال رفع عدد الأعضاء المدنيين في المجلس على حساب العسكريين. حيث تناولت التعديلات الخاصة بمجلس الأمن الوطني وأمانته العامة محورين يفضي كلاهما إلى تقليص وضعية المؤسسة العسكرية داخل الحياة السياسية التركية؛ وهما إلغاء هيمنة المؤسسة العسكرية على بنية مجلس الأمن الوطني، وتقليص سلطات المجلس التنفيذية.^(٩)

ثانيًا: القوى السياسية غير الرسمية:

لا يقتصر التأثير في العملية السياسية على المؤسسات السياسية الرسمية، بل للقوى غير الرسمية دور بارز، وفي العقود الأخير شهدت الحياة السياسية التركيًّا دورًا متزايدًا للفواعل غير الرسمية، مثل: الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، في رسم وتطوير السياسات العامة.

١- الأحزاب السياسية:

تتواجد في تركيا العديد من الأحزاب ذات الأيديولوجيات والتوجهات المختلفة، فبعضها علماني، وآخر قومي، وثالث ذو جذور إسلامية، حيث يمثل التيار العلماني-الأتاتوركي حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك عام (١٩٢٣)، ويمثل التيار القومي حزب الحركة القومية الذي تأسس عام (١٩٦٩)، أما فيما يتعلق بالأحزاب ذات الجذور الإسلامية فيعد نجم الدين أربكان مؤسس الإسلام السياسي في تركيا والذي أسس خمسة أحزاب مختلفة والذي انبثق منهم حزب العدالة والتنمية.

^٧ - للمزيد انظر:

- منة الله جلال، كيف استطاعت تركيا ترويض المؤسسة العسكرية، ساسة بوست، على الرابط: <https://goo.gl/NerPZA> .
- عبد الوهاب قصاب، المؤسسة العسكرية التركية... مرحلة تبدل الأدوار، في: مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا... تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.

^٨ - محمد حسن قندو، مجلس الأمن القومي التركي، ترك برس، ٢١ يوليو ٢٠١٦، الرابط: <https://goo.gl/٤so3hr> .

^٩ - طارق عبد الجليل، الساسة والعسكر في تركيا: واقع العلاقة ومآلتها، الجزيرة، ١٦ أكتوبر ٢٠١٢، الرابط: <https://goo.gl/eS9NvL> .

وهناك رأي يرى أن الأحزاب السياسية تندرج ضمن مؤسسات المجتمع المدني . إذا أخذنا بالمعنى الواسع لمفهوم المجتمع المدني . باعتبار أن تكوين الحزب السياسي يأتي بإرادة اجتماعية، وبمبادرة من خارج أجهزة السلطة والإدارة الحكومية. وبهذا المعنى عرفت تركيا الأحزاب السياسية المتعددة منذ منتصف الأربعينيات، أما قبل ذلك فقد سيطر على الحياة السياسية حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه مصطفى كمال وهو متربع على قمة السلطة في البلاد.^(١٠)

وعلى أية حال، سوف نعرض للأحزاب السياسية المؤثرة في الحياة السياسية التركية والتي لها تمثيل في البرلمان:

أ- حزب العدالة والتنمية:

تأسس "حزب العدالة والتنمية" -الحاكم هذه الأيام- عام (٢٠٠١)، على يد رئيس الجمهورية التركية الحالي "رجب طيب أر دوغان" وعددٍ من معاونيه ذوي التوجهات الإسلامية والمستقلة، ورغم أن الحزب من أحدث الأحزاب عمرًا من بين الأحزاب التركية المنافسة الأخرى، إلا أنه تمكن من الإطاحة بها جميعًا بوسائل ديمقراطية، وتمكن من قيادة البلاد منذ عام (٢٠٠٢) بشكل منفرد، وكانت نسبة الأصوات وعدد المقاعد التي يحصل عليها الحزب في كل جولة انتخابية تزيد عن سابقتها.

ويقود الحزب الديمقراطي الإسلامي المعتدل منذ توليه، زمام السلطة بإصلاحات اقتصادية وإدارية وسياسية، ويتبنى مبدأ ترسيخ قواعد الديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة بين كافة فئات المجتمع التركي بمختلف أعراقه وأطيافه، كما قاد الحزب حملة للتصالح مع الأكراد عرفت بعملية السلام الداخلي، وقد قطع فيها شوطاً طويلاً قبل أن تنفجر سلسلة الهجمات الإرهابية التي نفذها تنظيم "بي كاك" الإرهابي، وقد نجح الحزب في تحقيق نجاحات واسعة على صعيد الحريات الشخصية والصحفية، وحقق قفزة نوعية في مجال الاقتصاد والسياسة، وعزز الدور الإقليمي والدولي للبلاد

وفيما يتعلق بمبادئ الحزب، يؤكد الحزب في أدبياته أنه حزب سياسي يحترم القوانين التركية، ويعمل للحفاظ على الأمة التركية ككتلة واحدة، من خلال صيانة التنوع الديني والثقافي والفكري للمواطنين، ورفض كل أشكال التمييز، وأنه يسعى للدفاع عن احترام جميع الحقوق السياسية للمواطنين في إطار نظام ديمقراطي تعددي، يحترم حرية التعبير. يؤكد الحزب كذلك عدم معارضته للعلمانية وللمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، كما يؤيد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وأنه سيواصل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يجري تطبيقه في تركيا تحت إشراف صندوق النقد الدولي مع نقده لبعض جوانبه.

ويقول إنه يعطي أهمية خاصة لمفهوم الدولة الاجتماعية، ويؤمن بالإنسان مصدراً أول للتطور الاقتصادي، ويرى أن "عدم العدالة في توزيع الدخل والبطالة أهم مشكلة اقتصادية واجتماعية"، كما يؤكد سعيه للحفاظ على قيم الأسرة والشباب من خلال دعم السياسات التي تخدم هذا الهدف، ودعم البرامج التعليمية والتدريبية.^(١١)

حصل الحزب على ٣٦٣ مقعداً برلمانياً عام (٢٠٠٢) في بداية تجربته الانتخابية، وفي مارس ٢٠٠٣ حصل الحزب على المركز الأول في الانتخابات المحلية بنسبة ٤٢% من أصوات الناخبين، وكذلك في انتخابات (٢٠٠٧). وفي انتخابات (٢٠١١)

^{١٠} - إبراهيم البيومي غانم، مؤسسات المجتمع المدني في تركيا منظور جديد بين حضارتين، في: حلقة نقاش "تركيا: جسر بين حضارتين على ضوء مساعي انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي" - برنامج حوار الحضارات/كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ومنتدى أونت للحوار بين الثقافات/ ص ٢٠ / تركيا - اسطنبول ١٤-١٦/١٢/٢٠٠٧.

^{١١} - حزب العدالة والتنمية، موسوعة الجزيرة، رابط: <https://goo.gl/V7yn1E>.

التشريعية حقق الحزب فوزاً كبيراً بنسبة ٥٠,٢%. ثم توج الحزب تلك الانتصارات بنجاح رئيس الحزب رجب طيب أردوغان برئاسة الجمهورية في انتخابات أغسطس (٢٠١٤). وفي الانتخابات التي جرت في نوفمبر (٢٠١٥) حصل الحزب على ٤٩,٥ وتمكن من تشكيل الحكومة.^(١٢)

ب- حزب الشعب الجمهوري:

تأسس حزب الشعب الجمهوري على يد مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩٢٣، وهو أقدم الأحزاب السياسية الموجودة في تركيا، ويتبنى الحزب -علماني التوجه- المبادئ الكمالية التي خطها أتاتورك للبلاد بحدّ قول الحزب، ويُعتبر حزب الشعب الجمهوري أكبر الأحزاب المعارضة لحزب العدالة والتنمية سياسياً وأيدلوجياً، ويشكل ثاني أكبر كتلة في البرلمان التركي.^(١٣)

ويقوم الحزب على مبادئ العلمانية الكمالية، والتي من أهم أسسها فصل الدين عن الدولة، ويعتمد على اتّهام الحكومة باتباع سياسات تمثل خطراً على أساس الدولة العلماني كاستراتيجية أساسية لموقع الكمالية في المعارضة. ويحافظ الحزب على تمثيله في البرلمان، ويتضمن برنامجه الانتخابي مفاهيم مثل: الحريات، دولة القانون والديمقراطية، اقتصاد شامل يخفف البطالة، التكافل، والعدالة الاجتماعية، خدمة حكومية متميزة للمواطن، الطبيعة وحق المدينة، سياسة خارجية أساسها المواطن والقيم، تحقيق السلام مع سوريا، وإعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم.^(١٤)

أما فيما يتعلق بموقف الحزب من التعديلات الدستورية الأخيرة، فقد عارض الحزب هذه التعديلات ويركن في اعتراضه على أن هذه التعديلات تقضي على مبدأ الفصل بين السلطات.^(١٥)

ت- حزب الحركة القومية:

يعتبر حزب الحركة القومية ثالث أكبر حزب سياسي في تركيا بعد العدالة والتنمية والشعب الجمهوري، وكما يشير اسم الحزب فإنه قومي التوجه، ويمجّد القومية التركية على غيرها، ويعارض عملية السلام التي تقودها الحكومة وحزب العدالة والتنمية مع الأكراد. وعلى النقيض، فإن الحزب من الداعمين للتعديلات الدستورية الأخيرة.

تأسس الحزب عام (١٩٦٩)، وقد حصل الحزب في الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في السابع من يونيو (٢٠١٥) على ما يقارب ١٦% من الأصوات، وبذلك احتل موقع ثالث كتلة برلمانية، لكنه منذ اليوم الأول لنتائج الانتخابات رفض المشاركة في حكومة ائتلافية مع العدالة والتنمية، وكان أول من دعى إلى انتخابات مبكرة.^{١٦}

^{١٢} - المرجع السابق

^{١٣} - خريطة الأحزاب السياسية، مركز العروبة للدراسات المستقبلية، ٦ أبريل ٢٠١٦، الرابط: <https://goo.gl/XZj\kT>.

^{١٤} - الأحزاب التركية، جريدة الشرق الأوسط، ٢٨ أكتوبر ٢٠١٥، الرابط: <https://goo.gl/qsqiBi>.

^{١٥} - جلال سلمي، الأحزاب التركية ومواقفها المختلفة من التعديلات الدستورية الجديدة، نون بوست، ٥ مارس ٢٠١٧، الرابط:

<https://goo.gl/UeMxMW>.

^{١٦} - خريطة الأحزاب التركية، مرجع سابق.

ث- حزب الشعوب الديمقراطي:

أو حزب السلام والديمقراطية، هو حزب كردي يساري تأسس أواخر عام (٢٠١٣)، تمكن من اجتياز عتبة الانتخابات البرلمانية بحصوله على ١٣% في انتخابات (٢٠١٥)، ويدعي الحزب أنه يمثل كل الأكراد رغم أن الحزب حصل على أصوات يساريين غير أكراد. (١٧) وكان الحزب من الداعمين للتعديلات الدستورية الأخيرة. (١٨)

إضافة إلى تلك الأحزاب، تخوض أحزاب أخرى الانتخابات، رغم أن تمثيلها ليس قويا، بينها حزب "العمل التركي" اليساري العلماني، والحزب "الشيوعي التركي"، وهو من الأحزاب الناشطة في الشارع التركي، ويقوم بنشاطات كثيرة مناوئة للحزب الحاكم من دون أي تقارب فعلي مع بقية أحزاب المعارضة. وحزب "تركيا المستقلة" الذي تأسس عام (٢٠١١).

٢- مؤسسات المجتمع المدني: (١٩)

تقوم مؤسسات المجتمع المدني في تركيا بدور على مختلف المستويات الاجتماعية منها والسياسية والاقتصادية، وبشكل عام، كي نفهم هذا الدور ونقف على أبعاده، يوجد لدينا ثلاثة اقترابات، الأول: يقترح فهم هذه المؤسسات في ضوء أطروحات نظرية المجتمع المدني وممارساته في الخبرة الغربية، ويستند أنصار هذا الاقتراب إلى حجة أساسية هي أن المجتمع المدني مفهوم غربي في فلسفته ونشأته، والاقتراب الثاني: يقترح فهمها في ضوء أطروحات النظرية نفسها وممارساتها لكن من واقع الخبرة الإسلامية التي تضرب في أعماق المجتمع التركي، ويستند أنصار هذا الاقتراب -الثاني- إلى حجة مفادها أن المجتمع المدني ليس مفهوماً غربياً ولا حديثاً؛ بل إسلامي قدم له نماذج وتطبيقات متنوعة في تاريخ الاجتماع السياسي الإسلامي، أما الاقتراب الثاني: فيقترح الجمع بين النظريتين والاستهداء بمعطيات الخبرتين الغربية والإسلامية للوصول لفهم أفضل لواقع المجتمع التركي، ويستند أنصار هذا الاقتراب -الثالث- إلى حجة تقول أن الواقع الفعلي للمجتمع التركي يتضمن مؤسسات مدنية ذات مرجعية علمانية بالمعنى الضيق، ومؤسسات مدنية أخرى ذات مرجعية إسلامية، وأن جميع تلك المؤسسات تسهم في تكوين المجال العام وفي تغذيته بفعاليات تمكنه من الإسهام في إنجاز مهمات التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

ثمة طريقتان لرسم خريطة المجتمع المدني التركي في وضعيته الراهن، والتعرف على الأدوار التي تقوم بها مؤسسات هذا المجتمع على الصعيد السياسي، الطريقة الأولى: نظرية؛ تستند إلى تعريفات أيديولوجية لمفهوم المجتمع المدني وتجعل من المجتمع المدني مفهوماً إقصائياً لا يستوعب سوى نوعية محددة من المؤسسات باعتبارها حديثة، والطريقة الثانية: عملية؛ تستند إلى اعتبارات وظيفية لمفهوم المجتمع المدني بغض النظر عن المرجعية الأيديولوجية التي يستند إليها التعريف هذا أو ذاك، وتقود - الطريقة الثانية "العملية" - إلى رسم خريطة مركبة تجمع بين المؤسسات الحديثة والموروثة معاً باعتبار أن الوظيفة هي معيار التصنيف وليست الأيديولوجية، فكل مؤسسة تؤدي وظيفة في خدمة المجتمع والدولة معاً تدخل تلقائياً في مكونات المجتمع المدني التركي.

ومن هذا المنظور (الوظيفي) يظهر التباين والاختلاف بين القطاعات التي يتكون منها المجتمع المدني التركي، وداخل كل قطاع منها، وذلك على النحو التالي:

^{١٧} - المرجع السابق

^{١٨} - - جلال سلمي، الأحزاب التركية ومواقفها المختلفة من التعديلات الدستورية الجديدة، مرجع سابق.

^{١٩} - إبراهيم البيومي غانم، مؤسسات المجتمع المدني في تركيا منظور جديد بين حضارتين مرجع سابق

أ- المؤسسات الوقفية:

تتصدر الوقفيات قائمة مؤسسات المجتمع المدني في تركيا، طبقاً للتصنيف والترتيب الذي يعتمده الكتاب السنوي الذي تصدره المديرية العامة للصحافة والنشر والإعلام، التابعة لرئاسة الوزراء ويحمل عنوان "تركيا". ولعل من أهم أسباب هذه الأسبقية للمؤسسات الوقفية في المجتمع التركي على ما عداها من مؤسسات المجتمع المدني: التاريخ الطويل للأوقاف في الحضارة العثمانية، وحجمها الكبير من الناحية الاقتصادية والمؤسسية.

وهناك تنوع كبير داخل مؤسسات القطاع الوقفي، فهناك قسم كبير موروث وقسم آخر نشأ حديثاً، وقسم كبير للمسلمين وقسم لغير المسلمين، وقسم يمكن تصنيفه ضمن المؤسسات الوقفية الإسلامية، وقسم آخر ضمن المؤسسات الوقفية العلمانية. ومن أهم المجالات التي تعمل فيها المؤسسات الوقفية: التربية والتعليم، والثقافة والفنون، والرياضة والصحة، والتضامن الاجتماعي، والتكنولوجيا، والبحث العلمي، والبيئة.

وتشكل الأوقاف التركية . على اختلاف توجهاتها وتنوع أغراضها . شبكة واسعة من مؤسسات الضمان الاجتماعي والخدمات التي تغطي مساحات مؤثرة من المجال العام؛ الأمر الذي يجعلها تحتل مكانة متميزة بين قطاعات المجتمع المدني التركي الحديث.

ب- الجمعيات:

تحتل الجمعيات الأهلية المرتبة الثانية بعد الأوقاف في تكوين المجتمع المدني التركي، وينظم عملها قانون الجمعيات المعدل بتاريخ ١٧ يوليو (٢٠٠٤). وتشير إحصائيات الكتاب السنوي عن تركيا إلى أن عدد الجمعيات بلغ ١٧٧,٨٨٣ جمعية سنة (٢٠٠٦). منها ٧٧,٠٠٤ جمعيات تمارس نشاطها في مختلف أنحاء تركيا في المجالات الرياضية والثقافية والصحية والاجتماعية والنسائية والحرفية. ومن تلك الجمعيات ٢٤,٥١١ ذات أهداف اجتماعية، و٢,٦٢١ منها ذات أهداف ثقافية، و١٤,٢٩١ ذات أهداف خيرية، و٥,٦٢٩ ذات أهداف تعليمية، و١١,٧٤٦ ذات أهداف رياضية، إضافة إلى ٢٠٠ مؤسسة نسائية على شكل جمعيات ومؤسسات وافية.

ت- النقابات العمالية والمهنية وجمعيات رجال الأعمال:

تشكل الحركة النقابية (العمالية والمهنية والمصلحية) إحدى فاعليات المجتمع المدني التركي. وبالرغم من حداثة التنظيم النقابي العمالي والمهني والمصلحي، إلا أن جذور هذه الحركة النقابية ترجع إلى أزمان سابقة من العصر العثماني فيما كان يعرف بنظام الطوائف وأرباب الأعمال والحرف. وتوجد في تركيا اليوم أكثر من ٣٥ نقابة عمالية.

وينتظم رجال الأعمال في جمعيات واتحادات من أهمها: اتحاد التوسيد (الجمعية التركية لرجال الصناعة والأعمال) ذات التوجه العلماني، واتحاد الموصياد (جمعية رجال الأعمال الأتراك المستقلين)، ذات التوجه الإسلامي. كما أن لأصحاب المهن المختلفة تنظيماتهم الخاصة: مثل جمعيات الأطباء، والمهندسين، والمعلمين، والمحامين، والزراعيين، وغرف التجارة والصناعة.

ث- الطرق الصوفية:

رغم أن إلغاء الطرق الصوفية وحظر نشاطها كان من بين الإجراءات التي بادر إليها أتاتورك في بداية العهد الجمهوري، إلا إنها احتفظت بتماسكها التنظيم وبعفاليتهما الوظيفية على نطاق واسع في المجتمع التركي. في لا تكتمل صورة المجتمع المدني التركي دون أن تحتل فيها الطرق الصوفية موقعاً.

تعتبر النقشبندية من أكثر الطرق الصوفية انتشارا في تركيا، ويتعاطف معها طيف واسع من الشارع التركي، تليها الطريقة القادرية، ثم البكتاشية فالمولوية ثم الخلوتية. ويظهر نشاط المتصوفة في المجتمع التركي في الخدمات التي يقدمونها حيث يقيمون المستشفيات والمساجد ويقدمون المساعدات المالية للفقراء ووجبات طعام يومية للطلبة والمحتاجين، وفي رمضان يقيمون الولائم العامة، فضلا عن تشييد بيوت العجزة ومراكز الأيتام، وتقديم المنح للطلبة المحتاجين والمساعدات المادية لفقراء المسلمين في مختلف أنحاء العالم.

وعلى صعيد التأثير السياسي، فإن قوة شيوخ الطرق الصوفية تظهر جلية خلال الانتخابات، حيث يأتي السياسيون لخطب ودهم، وطمعا في الحصول على أصوات مرديهم، مشيرا إلى أن أتباع الطريقة النقشبندية في إسطنبول يتجاوزون مليون شخص. ومقابل الأصوات يقدم السياسيون والمرشحون الوعود للطرق بمنحها عددا من التسهيلات كأن يسمحوا لها بإقامة مدرسة أو وقف أو شيء من هذا القبيل^(٢٠)

المحور الثالث: جماعة الخدمة ودورها السياسي:

وقبل البدء في عرضنا المتعلق بجماعة الخدمة من حيث نشأتها وتطورها الفكري والميداني ودورها السياسي، لابد أن نشير إلى تنوع الكتابات في هذا المجال، حيث توجد أربعة أنواع من الكتابات.

من حيث نوعية الكتابات تنقسم إلى:

الأول: أكاديمي التوجه يدرس جوانب مختلفة من الحركة مع التركيز على الجهود التعليمية للحركة، ويغلب على هذا النوع دراسات الحالات محدودة الأفق في فهم ديناميتها وحركتها بجانب إغفال الأصول الفكرية والاجتماعية للحركة، كما تميل إلى التقليل من دور كولن كزيم وقوة وشخصية محركة بأفكاره. **النوع الثاني:** ذو طبيعة صحفية يقوم على مصادر ثانوية أو مقابلات صحفية مسبقة الدعوة ومدفوعة الأجر من أجل رؤية أنشطة الحركة على طبيعتها.

ومن حيث الهدف أو الغاية من الكتابات تنقسم إلى:

النوع الثالث: يتسم بالترويج الدفاعي ويقوم به أعضاء في الحركة وكذلك الأذرع الإعلامية والنشرية للحركة المنتشرة بشكل كبير، أما **النوع الرابع:** هو تحذيري عنيف العداء لحركة كولن يصدر عن الدوائر الكمالية المرتبطة بالنظام القديم، ومؤخرا يصدر عن مؤيدي حزب العدالة والتنمية وأنصار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

^{٢٠} - رانيا الزعب، الصوفية في تركيا.. حاضرة مجتمعا ومؤثرة سياسيا، الجزيرة، ١٣ يونيو ٢٠٠٧، الرابط: <https://goo.gl/9kE9fG>.

وفيما يتعلق بمنهجنا في هذا التقرير، فلا نسعى إلى مديح أو إدانة، بل إلى فهم ظاهرة دينية واجتماعية لها تأثير سياسي ضخم في تركيا والعالم الإسلامي، وذلك من خلال قراءة وافية لأنواع الكتابات المختلفة التي تناولت الظاهرة، لتكون رؤية شاملة عنها ومن ثم فهم حقيقة موقف الحركة من السياسات العامة الرسمية في تركيا وكذلك موقفها من قضايا التنمية والإصلاح ليس في تركيا فقط بل العالم الإسلامي باعتبارها حركة عابرة للقوميات.

النشأة:

ترجع النشأة الأولى لحركة الخدمة التي أسسها الأستاذ فتح الله كولن، إلى ستينيات القرن العشرين. وقد تطورت حتى وصلت إلى العالمية مع نهاية التسعينيات وبداية الألفية الجديدة. وكلمة "الخدمة" هي المستعملة في أوساط المنخرطين في الأنشطة والبرامج التعليمية والتربوية والثقافية والصحية على نهج الأستاذ فتح الله. وأغلب الظن أن استعمالهم لكلمة "الخدمة" هو مظهر من مظاهر تأثرهم بالفكر الصوفي الوجداني وتراثه الذي يجعل "الخدمة" وسيلة للقرب من الله تعالى. وللتصوف وطرقه تاريخ عريق في بلاد الأناضول بصفة عامة، ومنه استمد الأستاذ فتح الله قسطاً كبيراً من بنائه الروحي والأخلاقي برؤية تجديدية أوضحها في مؤلفاته. (٢١)

ارتبطت نشأة الحركة بالداعية محمد فتح الله كولن، ومن المهمة بمكان أن نلقي الضوء - ولو في عجلة - على أصوله الاجتماعية ومصادر بناءه الفكري والثقافي وكيف ساهم ذلك في نشأة الحركة.

اسمه إلى جده الرابع هو: محمد فتح الله، بن رامز أفندي، بن شامل، بن الملا أحمد، ابن خورشيد بن خليل، الأناضولي موطناً. و"كولن" هو لقب عائلته، ومعناه بالعربية "البسّام". يلقبه أنصاره بلقب ثنائي هو "خوجة أفندي". ويشتهر باسم ثنائي أيضاً هو "فتح الله كولن". وهذا الاسم الثنائي يوافق النظام الذي فرضه كمال أتاتورك لاستعمال الأسماء الثنائية، ضمن الإجراءات التي اتخذها لإحداث "انقلاب اجتماعي". (٢٢)

ولد "محمد فتح الله كولن" في ١٧ من رمضان سنة ١٣٥٧ هـ - ١٠ / ١١ / ١٩٣٨ م في قرية "كوروجك" التابعة لمدينة "حسن قلعة" في محافظة "أرضروم". تشتهر أرضروم بكثرة العلماء، وأهلها - شأنهم شأن أغلب الأناضوليين - معروفون بتمسكهم بتعاليم الإسلام، والمداومة على أداء فروضه، والمحافظة على شعائره، والحب الشديد لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولصحابه الكرام، وتوقير العلماء والأولياء والدعاة إلى الله. وتعتبر أرضروم كنزاً تاريخياً بالغ الثراء بالمساجد والحصون والأبراج التي تعود إلى عهد السلاجقة منذ ظهور دولتهم في القرن الخامس الهجري. (٢٣)

تكشف سيرة أسرته (والده ووالدته) وكذلك سيرة عائلته الممتدة إلى جده الأعلى السيد "خليل"، عن أن خصال الطيبة، والتدين، وحسن السيرة بين الناس، هي القيم التي شكلت "المشترك العائلي" لمحضنه الاجتماعي الأول الذي نشأ فيه، وتأثر به في مراحل الطفولة والصبا ومطالع مرحلة الشباب. وينسجم هذا "المشترك العائلي" بنزعه للتدين والمحافظة مع "المشترك

٢١ - إبراهيم البيومي غانم، الخدمة: في خدمة عالمية الإسلام، مجلة حراء، العدد ٤٢، ص ٢١

٢٢ - إبراهيم البيومي غانم، معالم في سيرة خوجة أفندي، في: مؤتمر مستقبل الإصلاح في العالم الإسلامي، دار النيل، ٢٠١١، ص ٢١٩.

٢٣ - المرجع السابق ص ٢٢٠.

الأناضولي" - إن جاز التعبير - الذي يتسم هو الآخر بذات النزعة التي تشمل الغالبية العظمى من مسلمي هضبة الأناضول منذ شرع أهلها يعتنقون الإسلام عندما فتحها المسلمون سنة ٣٣ هـ / ٦٥٣ م. (٢٤)

وفيما يتعلق بمصادر تكوينه الفكري، فثمة أربعة مصادر أسهمت - بدرجات متفاوتة - في تكوينه الفكري والثقافي. **أولها:** هو نظام التعليم الذي انخرط فيه والتحق به في قرينته، ثم في أرضروم. **وثانيها:** هو تأثيره ببعض أساتذته وكبار معاصريه من المفكرين والعلماء على نحو خاص، وذلك بقراءته ومؤلفاتهم، أو إعجابهم بأعمالهم وأفكارهم (خاصةً سعيد النورسي). أما **ثالثها:** فهو قراءاته الحرة في مصادر المعرفة المتنوعة التي أتاحت له، وشغف هو بها. وأما **رابعها:** فهو المناخ الثقافي العام للمجتمع التركي، وقضايا العصر الذي عاش فيه وتأثر به. وخاصة أن وعيه قد تشكل منذ صباه الباكر في سياق الأحداث التي كانت تمر بها تركيا بعد رحيل أتاتورك مؤسس الجمهورية سنة ١٩٣٨، واحتدام الصراعات الدولية إبان الحرب العالمية الثانية، ثم الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وصولاً إلى تحديات العولمة. (٢٥)

علاقة كولن ببدیع الزمان (سعيد النورسي): *

هناك من يرى أن جماعة الخدمة هي فرع أو امتداد للجماعات التي أسسها سعيد النورسي في مواجهة الاحتلال (٢٦)، ويعتبر فتح الله كولن من مريدي سعيد النورسي، حيث رفع لواء "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم والسياسة" خلقاً لقدوته النورسي الذي توفي عام ١٩٦٠، حيث لم يؤسس حزباً سياسياً ولم يدعم أي فصيل سياسي (حسب اللقاءات التي صرح فيها بذلك، بالرغم من وجود كتابات تجزم تحالفه مع أحزاب وجماعات ضد حكومة العدالة والتنمية).

عرف "كولن" كتابات سعيد النورسي بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٥٨. وكان هذا الحدث نقطة تحول في رؤيته للعالم من هوية إسلامية خاصة بمجتمع محلي حدودي إلى فهم عقلي شامل للإسلام، ومكنت رسائل النور للنورسي "كولن" من التعامل مع أنظمة معرفية متنوعة ومن فهم أكثر شمولاً للإسلام، وبالرغم من وضوح هذا الأثر الروحي والفكري فهناك اختلافات رئيسة بين النورسي و "كولن"، وهي:

الأول: يقيس "كولن" ومريدهو بنجاحهم الروحي إلى حد ما بالنتائج الدنيوية لأعمالهم، ويعتبر منهج "كولن" في الانتقال من الجواني إلى البراني قد يكون ردة فعل على إخفاق الحركات التركبية السابقة.

الثاني: كان تجنب اختزال الإيمان في السياسة من أهم أهداف النورسي، بمعنى عدم استخدام الدين لخدمة أي فريق سياسي أو طموحات سياسية، ولا بد أن يكون الإخلاص هو الغاية وليس الانتصار السياسي والنجاح الاقتصادي كما أنهم به كثير من أتباع "كولن".

الثالث: كان الفوز في الآخرة هم النورسي الأكبر، أما "كولن" يرى أن الإقبال على الآخرة وإدارة الظهر لشؤون الدنيا كان ذريعة صوفية قديمة وأداة من أدوات الخوف الطاعة السلبية في المتدينين من النخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

٢٤ - المرجع السابق ص ٢٢٦.

٢٥ - المرجع السابق ص ٢٣٠.

* - ولد سعيد النورسي الملقب بـ (بدیع الزمان) في قرية (نورس) الواقعة شرقي الأناضول في تركيا عام (١٢٩٤ هـ - ١٨٧٧ م)، للمزيد عن سيرته: <https://goo.gl/ecDgkc>.

٢٦ - التنظيم الموازي بين الحقائق والأساطير، الجزيرة، ٢٠١٦، رابط: <https://goo.gl/D9dyPQ>.

الرابع: اهتم النورسي بمفهوم الإيمان والوعي الإسلامي، ويهتم "كولن" بالعمل والانضباط والإنجاز والتكيف مع الظروف الحديثة. يتضح من هذه الاختلافات أن حركة "كولن" المعاصرة لم تعد تطوراً طبيعياً للحركة النورسية، بل حركة أكثر حداثة وديناميكية تتمحور حول الحداثة والنجاح الدنيوي، وهي حركة حداثة علمانية تعيد طرح الإسلام ليسيطر على مصادر السلطة الدنيوية. (٢٧)

نظرات في البناء الفكري لجماعة الخدمة:

إن محاولة التعرف على المنطلقات الفكرية أو الفلسفية لجماعة الخدمة مسألة في غاية الصعوبة والتعقيد، وإن كانت المصادر تباينت واختلفت حول عدد المؤسسات والمدارس والمنتمين للجماعة، فمن الطبيعي أن تباين وتختلف التصورات والرؤى حول المنطلقات الفكرية للجماعة.

ومن هنا وجدنا أن هناك نظرتين مختلفتين لأفكار الشيخ "فتح الله كولن" ومن ثم الإطار الفكري التي استمدت منه جماعة الخدمة سلوكها وأنشطتها، **النظرة الأولى:** وأنصار هذه النظرة هم أتباع الجماعة ومريديها، بجانب الكتابات التي ترى في الشيخ وجماعته نموذجاً ومدخلاً للإصلاح المجتمعي وتتلخص في أن تركز -أنشطة الجماعة- على العمق المعنوي والحضاري والمجتمعي للإنسان، حيث لا تشتغل بالسياسة لأنها تعتبر التنافس على السلطة منهجاً غير مناسب لتحقيق غاياتها الكبرى المتمثلة في محاربة ثلاثة أعداء عالميين، هم الفقر والجهل والصراع بمختلف أشكاله، عن طريق التعليم والأنشطة التربوية والاقتصادية والإغائية والتكثيف على برامج الحوار، وتمثل وسائل الجماعة لتحقيق تلك الغايات في تطوير التعليم، الإعلام ونشر الثقافة والفنون، برامج الحوار بمختلف أنواعه (ديني، ثقافي، مجتمعي)، الأنشطة الاقتصادية، العمل الإنساني والإغاثي.

النظرة الثانية: وأنصار هذه النظرة هم مؤيدو حزب العدالة والتنمية والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، والكتابات التي ترى أن الشيخ وجماعته قد ميعوا الدين واستخدموه من أجل تحقيق أهداف خفية، حيث يطلقون على جماعة الخدمة مسمى "الماسونية الإسلامية" ويرون أن حركة الخدمة الغامضة تروج نفسها للغرب كـ "بوصلة للإسلام المعتدل"، وتحاول ربط اسمها بأجناد تركيا بنكهة أتاتوركية (علمانية) لكسب الأتراك، ويستندون في ذلك على سرية وآليات الحركة التي تسعى للتوسع من خلال القوى الناعمة كالإعلام والتعليم والنخب المجتمعية للتغلغل داخل مؤسسات الدولة التركية ومن ثم العمل على إسقاط نظام حزب العدالة والتنمية الذي دب الخلاف معه منذ ديسمبر (٢٠١٣) كما ذكرنا.

وعلى أية حال، سنحاول عرض أبرز الملامح الفكرية للشيخ "فتح الله كولن"، في محاولة للوصول إلى رؤية شاملة للمنطلق الفكري للجماعة، باختلاف الكتابات كما ذكرنا. (٢٨)

٢٧ - للمزيد حول طبيعة العلاقة بين حركة "كولن" والحركة النورسية، انظر: حاقان يافوز، نحو تنوير إسلامي: حركة فتح الله كولن، ترجمة

شكري مجاهد، منتدى العلاقات العربية والدولية، ٢٠١٥، ص ٤١: ٤٨

٢٨ - تم الاعتماد في عرض أبرز الملامح الفكرية على:

- حاقان يافوز، نحو تنوير إسلامي، المرجع السابق ص ٦٥: ٩٠.

- أركون جابان، فلسفة الخدمة لدى الأستاذ محمد فتح الله كولن في: مؤتمر مستقبل الإصلاح في العالم الإسلامي - مرجع سبق ذكره- ص ٢٥٧: ٢٧٠.

- حوارات مع الأستاذ فتح الله كولن، مجلة حراء، العدد ٤٢، مايو - يونيو ٢٠١٤، ص ١٠٩: ١٣٥.

لا شك من وجود علاقة جدلية بين رسالة الإسلام الخالدة وواقع البشر بما يشمله من متغيرات الأحوال بما يفضي إلى طبيعة المال، وانطلاقاً من هذا الأساس يمكننا قراءة أفكار "كولن" من خلال فقه السياق. حيث أن الفقه عند "كولن" يعني فهم الرسالة في سياقها والسعي لإيجاد عالم أكثر إنسانية وفضيلة.

ويتلخص فقه "كولن" في السعي إلى إيقاظ الوعي الديني من خلال الفعل (هنا والآن) عن طريق بناء مجتمع أخلاقي، ويوفر هذا الفقه أرضية دينية للمؤمنين ليكونوا أفراداً كاملين أخلاقياً (مفهوم الإنسان الكامل) فينبذون حاجات الدنيا ويصفون أنفسهم من كل الشهوات، واهبين أنفسهم لله.

ويقوم فكر "كولن" بالأساس على مبدأين، الأول: الإيمان بالله والوصول إلى حكمته من خلال الكتب المقدسة، الثاني: أن النفحة الإلهية تأتي من خلال قهر الشهوات والتضحية أو الفداء.

وينظر "كولن" إلى مشكلات المسلمين الكبرى من خلال مستويين:

المستوى المجتمعي: أو مستوى الأمة والدولة الوطنية، يرى -كولن- أن المشكلة تكمن في الفقر الاقتصادي وفي تخلف المجتمعات الإسلامية، وكذلك بسبب الأنظمة القمعية التي يزرع المسلمون تحتها.

المستوى الفردي: يرى أن المسلمين يتألمون أخلاقياً عندما يواجهون إخفاق المثل التنويرية في تقديم الإجابات المناسبة لمشكلات المسلمين في المجتمع الحديث.

ويهدف "كولن" إلى الانتقال من المستوى الفردي في التحول إلى المستوى المجتمعي، حيث يرى أن المشكلة الكبرى التي يواجهها المسلمون ليست في إنشاء دولة إسلامية بل في كيفية حل الأزمة الروحية والتخلف الاقتصادي عن طريق فهم -الأفراد- أعمق وأوسع للمجتمع ومن ثم البدء بالفرد ثم المجتمع.

جرت العادة على اعتبار جماعة الخدمة أنها حركة حديثة، إلا أن "كولن" لا يدعو إلى الحداثة بكل ما فيها، لأنه يدرك أن كثيراً من التحولات التي تنذر بها حتمية الوقوع، ويدرك قوة ما تفرضه الحداثة من ظروف وعمليات وخطابات، ويسعى إلى تقليص توابعها السلبية على المجتمعات التقليدية من خلال استعادة الحضور الإلهي إلى الحياة اليومية، فالحداثة - بالمفهوم الذي يتصوره كولن- لا تنفي الأخلاق، لكنها تشترط تبريرات عقلية لا تناقض الإيمان.

ويرى "كولن" أن الإسلام والديمقراطية لا يتعارضان ويقول إنه يمكن اعتبار الديمقراطية هي النظام الأنسب لمبادئ الحكم في الإسلام لكونها تتيح الفرصة للناخبين أن يحاسبوا الحكام المنتخبين ويسألوهم، ولكونها نقيضاً للاستبداد الذي يعتبره الإسلام شراً وفساداً في الحكم.

وبشكل عام لنا تعليقان:

١- ارتباط جماعة الخدمة بشخصية وأفكار الشيخ "فتح الله كولن"، يثير تساؤل حول التكوين لأفراد الجماعة لأفكارهم وآرائهم الشخصية ومدى التفكير النقدي لما يُقدم إليهم من أفكار جاهزة للاستعمال! الأمر الذي يعود بنا لإشكالية تقديس الأشخاص والدفاع عنها وتهميش المبادئ والارتباط الحتمي بتجارب فردية قدر لها البروز والانتشار.

٢- حول العوامل والأسباب التي أدت بالعلاقة بين "كولن" و "أردوغان" من التحالف منذ إنشاء حزب العدالة والتنمية ٢٠٠١ إلى العداء الذي بدأ بقضية الأريغينيكون (٢٠٠٧)، إذ أن من مبادئ حركية جماعة الخدمة الابتعاد عن السياسة في حين أن "كولن" أخذ ينشد تحالفات مع الأحزاب العلمانية المعارضة لحكومة أردوغان، ويوجه انتقادات صريحة وعلنية لسياسات الحكومة الداخلية والخارجية.

الدور السياسي لجماعة الخدمة:

من المهم في هذا السياق أن نتبع العلاقة بين جماعة الخدمة وحزب العدالة والتنمية منذ نشأة الحزب عام (٢٠٠١):

عندما قام أردوغان ورفاقه بتأسيس حزب العدالة والتنمية بعد إطاحة حكم أربكان، "كان فتح الله كولن" وتلامذته من المباركين لهذه الخطوة، ويمكن القول بأن جماعة الخمة عاشت عصرها الذهبي في ظل حكومة أردوغان التي فتحت لها آفاق العمل والنشاط في جميع قطاعات الدولة، كما ذهب أردوغان إلى حد الترويج للجماعة في الخارج، عندما توسط بينها وبين مختلف الزعماء والرؤساء؛ للحصول على تسهيلات لتقييم الجماعة مدارسها، وفي المقابل دعمت الجماعة حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التي فاز بها حتى وصوله للسلطة.^(٢٩)

واجهت الحكومة التركية في السنوات العشر الأخيرة تحديات -خارجية- دفعتها للاصطدام مع دول مجاورة وانخراطها في عدة جبهات صراعية على المستوى الخارجي، وداخلياً ظهرت بعض القضايا -مثل القضية الكردية- التي جعلت بعض المتحالفين مع حزب العدالة والتنمية يختلفون معه بل يوجهون إليه نقد لاذع، وكان على رأس هؤلاء جماعة الخدمة.

وتعبيراً عن تحول العلاقة بين جماعة الخدمة وحزب العدالة والتنمية من التحالف إلى التصادم والاختلاف، جاء تصريح رئيس شعبة الحزب بإسطنبول -عزيز بابوحي- في ٣١ مارس (٢٠١٣)، حيث قال: "الذين رافقونا في دربنا في العشر سنوات الماضية لن يكونوا معنا في العشر سنوات القادمة ... لأن إنشاء تركية الحديثة ستقوم على قيم مختلفة عن القيم التي تقاسمناها في العشر سنوات الماضية، لذلك من المؤكد أنهم لن يكونوا معنا، بل سيكونون ضدنا".^(٣٠)

لقد ظهر الخلاف المتعلق بقضايا داخلية أول ما ظهر عندما أسست حكومة العالة والتنمية المحاكم الخاصة للنظر في قضية الأريغينيكون وهي قضية أهتمت فيها الحكومة عشرات الضباط من المؤسسة العسكرية بالتدبير لانقلاب عليها عام ٢٠٠٧^(٣١) لكنّ أمد المحاكمات طال من دون حسم، كما أخذت الاتهامات تمسّ قيادات عسكرية عملت حتى وقت قريب بجانب أردوغان الذي جعل -أردوغان- ييدي استيائاً واضحاً من بقاء سيرة المحاكمات، ومن اقتربها من قيادات عسكرية تعد قريبة إليه؛ ما أشعر أردوغان بأن جهازي الشرطة والقضاء اللذين أمسيا في قبضة جماعة كولن باتا يشكلان تحدياً كبيراً له.

^{٢٩} - كيف سيؤثر الخلاف بين أردوغان وكولن في المشهد السياسي التركي، مجلة سياسات عربية، المركز العربي، ٢٠١٤، العدد ٦.

^{٣٠} - صابر المشرفي، قراءة في محطات العلاقة بين الحزب والخدمة، مجلة حراء، ٢٠ مايو ٢٠١٧ رابط: <https://goo.gl/Cwgk1c>.

(*) أريغينيكون هو اسم واد أسطوري في آسيا الوسطى تعود أصول الأتراك العرقية إليه، وهي منظمة سرية، تأسست عام ١٩٩٩، تقول إنّ هدفها المحافظة على العلمانية في تركيا، وتُتهم بالقيام باغتيالات وتفجيرات في عدد من المدن التركية، ومحاولة الانقلاب على الحكومة. استُهلّت القضية عام ٢٠٠٧ مع اكتشاف مخبأ للأسلحة في إسطنبول، جرى على إثره اعتقال عشرات المتهمين بينهم جنرالات وصحافيون وزعماء عصابات إجرامية يحاكمون منذ أكتوبر ٢٠٠٨. وقد باتت القضية رمزاً للصراع بين الحكومة الإسلامية المحافظة وبين المؤسسات العلمانية في البلد. وضمن أخطر القضايا التي يتأمر فيها الجنرالات الأتراك في تاريخ الجمهورية التركية وأكبرها، قضت محكمة إسطنبول بقبول النظر في قضية باليوز؛ وهي اسم المخطط الذي وضعه الجنرالات الأتراك للانقلاب على الحكومة، ومن بين المتهمين قائد الأركان السابق الجنرال إيلكر باشيوغ الذي قاد الجيش التركي بين عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠١٠ وبلغ عدد المتهمين في هذه القضية ثلاثمئة متهم.

ثم تطور الخلاف مع حادثة سفينة "مرمرة" في مايو (٢٠١٠)، حيث شن "كولن" انتقادًا لاذعًا إلى الحكومة التركية أنها سمحت للسفينة بالإبحار من دون أخذ إذن من الحكومة الإسرائيلية الأمر الذي أدى إلى مقتل تسعة أتراك، حيث يعد ذلك مؤشراً على رفض "كولن" لسياسات أردوغان الخارجية التي تقترب من العرب في نقد السياسات الإسرائيلية إذ يبدي "كولن" حرصه على بناء علاقات قوية مع إسرائيل.

وبلغ الخلاف بين الحكومة والجماعة أوجه عندما أيد "كولن" - ضمناً - الاحتجاجات التي جرت في ساحة تقسيم، في يونيو (٢٠١٣)، على خلفية قضية حديقة غازي. (٣١) وقامت، من جهة، وسائل إعلام تابعة للجماعة بتوجيه انتقاد حاداً لأردوغان، ولطريقة تعامل حكومته مع الأحداث. وتولت، من جهة أخرى، صحيفة توداي زمان الناطقة بالإنكليزية مهمة "تشويه" صورة حزب العدالة والتنمية على المستوى الدولي.

أما القضية التي فجرت الخلاف على نحو علني ومفتوح، فكانت قيام عناصر في الشرطة تدين بالولاء لـ"كولن" بحملة اعتقالات طالت أبناء وزراء في حكومة أردوغان بتهم فساد في ١٧ ديسمبر (٢٠١٣) - من دون علم السلطات العليا - بمن فيهم وزير الداخلية؛ وذلك بهدف إحراج الحكومة عبر رميها بتهم الفساد المالي والأخلاقي، قبل ثلاثة أشهر من الانتخابات البلدية؛ ما اضطر رئيس الحكومة أردوغان إلى أن يطلب من ثلاثة وزراء وهم وزراء الداخلية والاقتصاد والبيئة - تقديم استقالاتهم، بعد سجن آبائهم على ذمة قضايا فساد، حتى يتسنى للقضاء التركي التحقيق في التهم من دون التأثير بمنصب آبائهم، أو مكانتهم السياسية في الحكومة. وفي مقابل كل خطوة عدائية كانت تقوم بها جماعة غولن، كانت الحكومة ترد بإجراء عقابي، فتم إغلاق المدارس التحضيرية الخاصة التي كانت جماعة غولن تملك ٢٥% منها في البلد. (٣٢)

وتتويجاً للخلاف بين الطرفين، اتهم أردوغان "فتح الله كولن" بأن يقف وراء محاولة الانقلاب الفاشلة في ١٥ يوليو (٢٠١٦)، حيث يرى أن القيادات العسكرية المتهمه بمحاولة الانقلاب تنتمي لجماعة الخدمة التي يتزعمها "كولن".

من خلال تلك المنعطفات التي مرت بها العلاقة تبرز أدبيات "الخدمة" فكرة النفوذ والتغلغل في أجهزة الدولة المختلفة دون رؤية واضحة أو أهداف محددة لمرحلة ما بعد "التمكين" الذي تتحدث عنه. ويرى البعض أن الجماعة تنتهج "تقية سياسية" تجيز لأعضائها التخلي عن بعض العبادات والشعائر لإخفاء هويتهم، حتى لا يتم استبعادهم من أجهزة الدولة، خاصة الجيش والشرطة.

ونود أن نؤكد أن كل طرف (سواء جماعة الخدمة بزعامة كولن أو الحكومة التركية بقيادة أردوغان، وتابعيهم) يتبنى رؤية وتصور للطرف الآخر، حيث نجد أن نفس القضية ونفس الحدث يتم تناوله برواية قد تختلف جذرياً مع رواية الطرف الآخر، وكل طرف يملك آلة إعلامية ودعائية (قنوات تلفزيونية، مجلات، صحف، صفحات تواصل اجتماعي) يتم استخدامها في تشويه وتهميش وتحميل الأخطاء للطرف الآخر. الأمر الذي يشير إلى صعوبة الفهم الموضوعي لطبيعة العلاقة بين الطرفين وبالترتبة صعوبة التنبؤ بمستقبل تلك العلاقة، فضلاً عن صعوبة تقييمها والحكم عليها.

^{٣١} - حول تفجيرات الريحانية وموقف الحكومة التركية انظر: "أردوغان: منفذي تفجيرات الريحانية ساعدوا وفد المعارضة التركية في لقاء الأسد الحياة، ٢٤ مايو ٢٠١٣، رابط: <https://goo.gl/٦٩JMh٩>

^{٣٢} - كيف سيؤثر الخلاف بين أردوغان وكولن في المشهد السياسي التركي، مرجع سابق

العلاقة بين جماعة الخدمة وحزب العدالة والتنمية وتحولها من التحالف إلى شبه العدا، إن دلت فإنما تدل على حجم التحديات التي تواجهها الحكومة التركية من انقسام المجتمع التركي بين مؤيد ومعارض، إذ لم يبق معسكر المعارضة منحصر في العلمانيين والأكراد بل امتد ليشمل أجزاء من داخل معسكر الإسلاميين، ولنا في جماعة الخدمة وتوجيه أذرعها الإعلامية لنقد السياسات الحكومية التركية خير مثال.

ولن يقف الأمر بذلك، بل إن جماعة الخدمة - شاءت حكومة العدالة والتنمية أم أبت - أصبحت جماعة ضغط دولية، حيث يمتد نفوذها إلى أكثر من ١٤٠ دولة، ويصل حجم رأس مالها من استثمارات وخلافه لـ ١٨٠ مليار دولار، مما يجعل الجماعة امبراطورية عظمى وازدادة جديدة لتحديات الحكومة التركية داخليًا وخارجيًا.

خاتمة: رؤية لواقع الأمة من ثانيا النموذج التركي:

تعيش الأمة واقعا يعاني من مشكلات عديدة على رأسها: العلاقة بين الدين وحكم الدولة الحديثة، وطبيعة السياسات التي ينتجها الإسلاميون في الحكم، وكذلك إشكالية نقل النماذج المعدة مسبقًا والعمل على تطبيقها بحذافيرها، نحاول أن نلقي نظرة على هذه المشكلات وكيفية تعاطي النموذج التركي معها.

وقعت معظم التيارات الإسلامية في إشكالية العلاقة بين الدين وحكم الدولة الحديثة، وحين تولت هذه التيارات الحكم في فترة زمنية معينة انصب اهتمامها على كيفية السيطرة على مقاليد السلطة وكيفية وضع الشعارات الإسلامية في المقدمة، وانصرف اهتمامهم عن تقديم سياسات تقويمية تركز على النهوض بالفرد والمجتمع المسلم. إن إعادة تعريف العلاقة بين حكم الإسلام وطبيعة الدولة الحديثة بما تحمله من تحديات وتناقضات يجب ترويضها لمعادلة في غاية الخطورة والأهمية، واستيعاب تلك المعادلة وتعاطيها من خلال سياسات رسمية ودون رسمية وفقًا لفقه الأولويات يعد مخرجًا لأزمات كثيرة تعاني منها الأمة.

ويعتبر النموذج التركي من أنجح النماذج التي صنعها الإسلاميون لحكم الدولة الحديثة، فمن خلال فهم هذه المعادلة وتطوير متغيراتها وفقًا لواقع التركي، استطاع هذا النموذج أن يدير الدولة النمطية الحديثة، وأن يؤكد على إمكانية احتواء الجماعات الإسلامية داخل العملية الديمقراطية، واستيعاب المتغيرات الداخلية والخارجية وتطويرها بما يخدم نموذج الحكم الإسلامي.

ونسوق في هذا الصدد مثالاً - تركيًا - في غاية الأهمية: حين تولى أربكان رئاسة الحكومة التركية عام (١٩٩٦) اختار - من خلال المفاوضات - الحقائق الوزارية الأقرب لنموذجه الإسلامي ليتولاها أعضاء حزب الرفاه، حيث ابتعد عن المناصب السيادية (الخارجية والدفاع والداخلية والتعليم والصناعة والتجارة) التي تثير حساسية العسكر في فترة شهدت تدهورًا في العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمدنيين بشكل عام والإسلاميين بشكل خاص، وتولى حزب الرفاه الوزارات الخدمائية (المالية والزراعة والعمل والشؤون العامة)، ولقد حقق نتائج نوعية في أول تجربة يخوضها^(٢٣)، وكتب للنموذج الذي وضع أساسه أربكان أن ينجح ويتطور على يد تلميذه أردوغان.

^{٢٣} - إسماعيل الشطي، الإسلاميون وحكم الدولة الحديثة، مكتبة أفاق، ط١، ٢٠١٣، ص١٨٩.

إن رؤية حزب العدالة والتنمية للديمقراطية الليبرالية بعلمانيتها باعتبارها حماية وضمانة للدعوة الإسلامية، وأن هذا ما يحتاجه النظام الإسلامي في ظل النظام العالمي الراهن، وأن الحزب يعطي فهمًا معتدلاً للعلمانية يتفق مع الفهم الغربي ويختلف مع فهم أتاتورك، هذه الرؤية تفضي بنا إلى حقيقة مفادها أن لكل مجتمع متغيرات وطبائع تتطلب تناولاً مختلفاً عن أي مجتمع آخر، فلولا ذلك الفهم الذي قدمه حزب العدالة والتنمية للديمقراطية والعلمانية لما قدر للحزب أن يتولى الحكم منذ (٢٠٠٢) ويفرز سياسات تصل بزعيمه لرئاسة الجمهورية وتحقق نجاحات وإنجازات كبيرة.

وأخيراً فقد كان هذا التقرير انطلاقة لمحاولة إخراج تصور محدث عن واقع الأمة من خلال السياسات العامة الحكومية التركية وكيفية الاستفادة منها في إعادة هيكلة واقع الأمة، وسوف نتبعه بمجموعة تقارير نتناول فيها السياسات العامة الرسمية في تركيا وكذلك قضايا التنمية والإصلاح في النموذج التركي.